بلاغ صحفي

حول حصيلة الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة

اختتمت، يوم الأربعاء 13 فبراير 2019، الدورة الأولى برسم السنة التشريعية الثالثة للولاية التشريعية العاشرة، التي واصلت خلالها الحكومة تفعيل التزامها في مجال العلاقات مع البرلمان بالحرص على تعزيز التعاون البناء والتواصل المستمر في إطار الاحترام التام لفصل السلط وتعاونها الوثيق والمثمر والتفاعل الإيجابي مع انشغالات المواطنات والمواطنين.

وقد تجلى ذلك من خلال عدة مؤشرات رقمية نوعية ودالة برسم هذه الدورة التي أثمرت إنتاجا تشريعا ورقابيا كبيرا بفضل تعزيز دينامية العمل الحكومي داخل المؤسسة التشريعية والحرص الدائم والمستمر على تفعيل الدور التنسيقي والتواصلي للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، الناطق الرسمي باسم الحكومة.

كما أبانت حصيلة الدورة عن جاهزية أكبر للحكومة في مواكبة أشغال البرلمان بمجلسيه، وإرساء التفاعل مع المبادرة التشريعية البرلمانية.

المجال التشريعي

وفي الجانب التشريعي، سجلت حصيلة إيجابية وتقدم ملموس حيث بلغ عدد مشاريع القوانين التي تمت المصادقة عليها بصفة نهائية من طرف البرلمان خلال الدورة التشريعية الأولى 48 مشروع قانون، بما يعادل، تقريبا، ما تمت المصادقة عليه خلال السنة التشريعية الثانية كاملة (التي بلغ فيها عدد مشاريع القوانين المصادق عليها 51 مشروع قانون).

ومن بين النصوص المصادق عليها بصفة نهائية خلال هذه الدورة:

- ✓ قانون يغير ويتمم القانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و 92 من الدستور.
- ✓ قانون بإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها

- ✓ قانون يغير ويتمم القانون المتعلق بمدونة التجارة. تم بموجبه إحداث سجل تجاري إلكتروني لتسهل طريقة إحداث المقاولات.
- ✓ قانون يغير ويتمم القانون المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي. تم بموجبه إقرار إجبارية التصريح بالأجر والأجراء وأداء الاشتراكات عبر الوسائل الإلكترونية بالنسبة للمشغلين الذين يتوفرون على عدد من الإجراء.
- ✓ قانون يتعلق بمؤسسة الوسيط، وذلك تفعيلا لأحكام الفصلين 161 و171 من الدستور.
- ✓ قانون يتعلق بالمساعدة الطبية على الإنجاب؛

وفي إطار تتبع إحالة مشاريع النصوص التشريعية الواردة في البرنامج الحكومي على البرلمان، فقد بلغت نسبة تنفيذ الالتزامات التشريعية إلى غاية اختتام هذه الدورة التشريعية حوالي 40% (15 نص تشريعي من أصل 38).

المبادرات التشريعية

بلغ عدد مقترحات القوانين التي توصلت بها الحكومة خلال هذه الدورة 17 مقترح قانون من بينها 11 مقترحا بمجلس النواب و6 بمجلس المستشارين، كما بلغ عدد المقترحات التي تمت المصادقة عليها بصفة نهائية 3 مقترحات.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة لتتبع التفاعل الحكومي مع مقترحات القوانين المتبقية قيد الدرس بالبرلمان فإن عدد مقترحات القوانين التي حددت الحكومة موقفها القانوني الموضوعي بشأنها وصل إلى 86 مقترح قانون ولازال فقط 29 مقترح قانون قيد الدرس القانوني لدى القطاعات الوزارية المعنية واللجنة التقنية، لتحقيق استكمال تحديد الموقف الحكومي من جميع مقترحات القوانين.

الحضور في اجتماعات اللجان البرلمانية الدائمة

وبلغ عدد اجتماعات اللجان البرلمانية الدائمة التي واكبها السادة أعضاء الحكومة خلال هذه الدورة التشريعية، في إطار دراسة مشاريع النصوص التشريعية بالبرلمان بمجلسيه ما مجموعه 180 اجتماعا، من بينها 109 بمجلس النواب و71 اجتماعا بمجلس المستشارين.

المجال الرقابي

في المجال الرقابي ضاعفت الحكومة جهدها في التجاوب مع مختلف الأليات الرقابية، وهكذا بلغ عدد الأسئلة الشفهية التي أجابت عنها الحكومة خلال الجلسات الأسبوعية 658 سؤالا خلال 25 جلسة منها 465 سؤالا بمجلس النواب و193 سؤالا بمجلس المستشارين، ينضاف إليها 56 سؤالا شفويا متعلقا بالسياسات العامة، أجاب عنها السيد رئيس الحكومة في الجلسات الشهرية التي بلغ عددها 6 جلسات.

وفي شق الأسئلة الكتابية أجابت الحكومة عن 1569 سؤالا، من أصل 2843 سؤالا، بنسبة 55.88 في المائة مقابل 53.42 في المائة خلال دورة أبريل 2018؛

وفي ما يهم الطلبات المقدمة للتحدث في موضوع عام وطارئ يشغل الرأي العام الوطني، ضاعفت الحكومة جهودها وأبدت استعدادها للإدلاء بالمعطيات والتوضيحات المتعلقة بـ 57 طلبا برمج مكتب مجلس النواب منها 48 طلبا، ينضاف إليها 15 طلبا أحابت عنه الحكومة كأسئلة آنية في نفس الموضوع.

ومن جهة أخرى تم تسجيل استقرار في تتبع التعهدات الحكومية أثناء جلسات الأسئلة الشفهية الأسبوعية؛ مقارنة بدورة أبريل 2018، حيث بلغت 56 تعهدا تمت الإجابة عن 12 تعهدا في انتظار استكمال تفعيل الإجابة عن باقي التعهدات. وعلى مستوى طلبات عقد اللجان الدائمة لدراسة القضايا الراهنة فقد استجابت الحكومة ل 48 طلبا من أصل 68 طلبا، مقابل 46 طلبا من أصل 60 طلبا في دورة أبريل 2018.

وبخصوص المهام الاستطلاعية المؤقتة الأربعة (4) التي حرصت الحكومة على التجاوب معها فتهم وضعية كل من المركب السجني عكاشة بالدار البيضاء وسجن "مول البركي" بآسفي وسجن " تولال1" بمكناس؛ والوقوف على مآل الطريق الوطنية رقم 09 الرابطة بين مراكش وورززات، وواقع الصحة بجهة درعة تافيلالت، ومعبر سبتة.

وحرصا على تجسيد التفاعل الإيجابي مع انشغالات المؤسسة التشريعية وتثمين مبادرات تطوير علاقة الحكومة مع البرلمان، بادر الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني الناطق الرسمي باسم الحكومة إلى تقديم عرض بمجلس الحكومة حول الوضعية العامة للتفاعل مع الأسئلة البرلمانية ومختلف الأليات الرقابية البرلمانية مع توجيه رسائل تذكيرية للسيدات والسادة أعضاء الحكومة بشأن الأسئلة البرلمانية المتبقية.

ومن جهة أخرى، تم خلال هذه الدورة التشريعية توجيه رسالة السيد رئيس الحكومة رقم 2025 بتاريخ 12 دجنبر 2018 إلى السيدات والسادة أعضاء الحكومة حول مشاركتهم في أشغال الجلسات العامة للبرلمان مما ساهم بشكل ملحوظ في تعزيز حضور أعضاء الحكومة لجلسات الأسئلة الشفوية الأسبوعية.

وتبرز هذه الحصيلة حجم الجهود المبذولة في التنسيق والتعاون بين الحكومة والمؤسسة التشريعية، في إطار احترام الاستقلالية، بما يخدم مسار البناء المؤسساتي الديموقراطي لبلادنا، وتدعيم الدور الرقابي ورفع الانتاج التشريعي، والتقدم أكثر نحو استكمال عملية تنزيل الدستور، مع الاستجابة للانتظارات الاقتصادية والتنموية، ودعم المقاولة.